

Distr.: General
7 March 2014
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١١٣ (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

أنشرف بمكاتبة سيادتكم مشيرا إلى تقدّم حكومة كوستاريكا بطلب لإعادة الترشّح
لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، وذلك في الانتخابات المزمع إجراؤها
في عام ٢٠١٤ أثناء انعقاد الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ووفقا لقرار الجمعية ٢٥١/٦٠، يسرّ كوستاريكا أن تحيل إليكم التعهدات
والالتزامات التي تبديها طوعا في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني
والدولي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) إدواردو أولياري

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

طلب كوستاريكا الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان

ملاحق ومسار وتعهدات

خلاصة

قررت كوستاريكا التقدم بطلب لإعادة انتخابها عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. ويتسق طلبنا هذا مع رغبتنا في مواصلة التعاون النشط من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو التزام له جذوره العميقة في تاريخنا الوطني فضلاً عن كونه عنصراً أساسياً من عناصر سياستنا الخارجية.

ونحن نبيّن في هذه الوثيقة دور حقوق الإنسان في السياسة الداخلية والخارجية لكوستاريكا، ونعرض موجزاً لمسار بلدنا على هذا الدرب، ونعرّف بصكوك حقوق الإنسان التي دخلت كوستاريكا طرفاً فيها، ونقدم تقريراً عن العمل المنجز في مجلس حقوق الإنسان خلال الدورة الحالية، ونستعرض الالتزامات التي اضطلع بها وامتثل لها، ونكرر دعوتنا المفتوحة لجميع القائمين على الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة والتزامنا بالتعاون التام والفعال مع آليات حقوق الإنسان.

خيار تاريخي

لطالما كان تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، بمعناها الأعم، غايةً نسعى بدأب إلى بلوغها على الساحة الوطنية ومن خلال عملنا الدولي. والامتثال لهذا المطلب يرتبط مباشرة باحترام سيادة القانون والديمقراطية والمساواة المجتمعية بين مواطنينا، واحترام الالتزام بتحقيق التنمية العادلة والتعايش السلمي. وهو يتصل أيضاً بدعمنا لتعددية الأطراف والسلام العالمي والتسوية السلمية للمنازعات، وترجمه مشاركة نشطة وبناءة في كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية مباشرة بحقوق الإنسان، وخصوصاً مجلس حقوق الإنسان. وهذه المشاركة هي أيضاً مرآة لتفاعلنا مع النظام المتعدد الأطراف عموماً.

وجدير بالذكر أن كوستاريكا، عندما وضعت دستورها في عام ١٨٦٩، كفلت التعليم الأساسي للجنسين معتبرة إياه "إلزامياً ومجانياً تنفق عليه الدولة". كما ألغت عقوبة الإعدام في عام ١٨٨٢ وأصدرت مرسوماً دستورياً بحل الجيش في عام ١٩٤٩. وقد كان

خيارنا التاريخي هو الحوار والاحترام المتبادل كطريقين إلى تسوية النزاعات، وتمخض هذا الخيار عن ثقافة سلام حقيقية هي اليوم الروح الملهمة للتعايش الداخلي في مجتمعاتنا ولعلاقتنا بالعالم الخارجي. وكوستاريكا على ثقة من أن هناك صلة وثيقة بين ثقافة السلام والدعوة إلى الحوار والاحترام التام لحقوق الإنسان، فكانت نصيراً لهذه المساعي على الصعيدين الوطني والدولي. وإننا مقتنعون أيضاً بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي مفتاح التمتع بحقوق الإنسان.

وبفضل الموارد التي أمكن تحويلها بعيداً عن الإنفاق العسكري، نجحت كوستاريكا، رغم أنها من البلدان المتوسطة الدخل، في تخصيص قدر كبير من مواردها للاستثمار في التنمية الاجتماعية مع التركيز بشدة على التعليم، والصحة، والتوسع في تقديم سائر الخدمات الأساسية، ورعاية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها للسكان جميعاً مع إيلاء عناية خاصة بالفئات الضعيفة. وكان الاهتمام شديداً بالأطفال من الجنسين وبالمراة وكبار السن والفقراء وأبناء الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصول أفريقية والمهاجرين. وتمتلك كوستاريكا كذلك نظاماً للضمان الاجتماعي شاملاً للجميع، وقد طبقت منذ عام ١٩٧٠ سياسة للحفاظ على البيئة توفر الحماية لأكثر من ربع الإقليم الوطني الذي قُسم إلى متنزهات وطنية أو محميات. فمن المنظور الوطني يحق للسكان أيضاً التمتع ببيئة صحية.

حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية

يعطي دستورنا السياسي للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان قوة القاعدة الدستورية. ويعترف الاجتهاد القضائي الدستوري في بلدنا بما لتلك الصكوك من أسبقية على أحكام الدستور ما دامت تمنح الأشخاص قدراً أكبر من الحقوق أو الضمانات. ويعني ذلك أن جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمت إليها كوستاريكا تتساوى من حيث قوتها مع أحكام الدستور أو تفوقها، كما أنها مصدر مباشر للقانون الداخلي.

واعتباراً من عام ١٩٩٣ أصبح لدى كوستاريكا مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تحمل اسم "مكتب أمين المظالم في جمهورية كوستاريكا"، وهي هيئة رقابية أنشئت كجزء من السلطة التشريعية ولكنها تتمتع باستقلالية مطلقة من الناحيتين السياسية والتشغيلية. وقد أنيطت بهذه الهيئة مهمة كفالة توفير الحماية الدائمة لحقوق ومصالح السكان، بمن فيهم الرعايا الأجانب.

وبات مكتب أمين المظالم آلية قوية تعمل على ترسيخ حقوق الإنسان وإعمالها يومياً ويسهل للجميع اللجوء إليها. ووفق "مبادئ باريس"، يُصنف مكتب أمين المظالم

كمؤسسة حاصلة على الرتبة ألف، وهو ما يعني في جملة أمور أن المكتب يمثل تماماً لمتطلبات الاستقلالية والمبادرة. وتخضع لإشراف المكتب عدة إدارات مكلفة بالسهر على أعمال حقوق الإنسان الواجبة تحديدا لكل فئة من الفئات السكانية الضعيفة. ويضطلع المكتب أيضا بدور الآلية الوطنية لمنع التعذيب المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهو الدور الذي أرسى أولا بموجب مرسوم تنفيذي ثم بمقتضى قوانين الجمهورية اعتباراً من شهر شباط/فبراير ٢٠١٤.

وثمة مؤسسات أخرى أنشئت خصيصا لتشجيع النهوض بفئات سكانية معينة والسهر على الحقوق الواجبة لها. ومن هذه الهيئات الجهاز الوطني لرعاية الطفولة والمعهد الوطني لشؤون المرأة والمجلس الوطني للتعليم الخاص وإعادة التأهيل والمجلس الوطني لشؤون كبار السن. وتمتلك الإدارة العامة للهجرة آليات لتقديم المشورة كما أنها تحتفظ بصلات دائمة مع المهاجرين عبر أفرقتها المنظمة ومن خلال تلقيها المقترحات أو الشكاوى من الأفراد.

ولكل شخص مقيم في كوستاريكا الحقوق نفسها التي يتمتع بها مواطنوها.

وسلطات الدولة في كوستاريكا، أي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تتمتع بالاستقلالية التامة. ومن المستجدات على الصعيد المؤسسي إرساء سلطة رابعة هي السلطة الانتخابية التي تتمتع هي الأخرى بالاستقلالية التامة وتتولى مسؤولية تسجيل المواطنين. ويُعين أعضاؤها من قبل محكمة العدل العليا.

وتنأى السلطة القضائية الكوستاريكية بنفسها عن التدخلات السياسية والحزبية وتُعتبر الملجأ الأخير لإقامة العدل وتسوية النزاعات. واعتباراً من عام ١٩٨٩، أصبح للسلطة القضائية اختصاصٌ دستوري تقدّم من خلاله وعبر دائرة قضائية متخصصة سبلاً بسيطة ومباشرة للانتصاف الفعال بغية ضمان الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان، سواء أكان ذلك عبر تدابير طلب الحماية أو الطعن في دستورية القوانين. ولا يتطلب تقديم هذه الطعون إجراءات رسمية ويجوز لأي شخص إيداعها مباشرة، وهو ما يجعلها في متناول اليد بالنسبة للسكان جميعاً.

ومما يسهم أيضاً في تحقيق التمتع التام بشتى حقوق الإنسان وجود ممارسة نشطة لحرية التعبير وجامعاتٍ مستقلة تمولها الدولة وتعمل جنباً إلى جنب مع الجامعات الخاصة، وطائفة شديدة التنوع من المنظمات المجتمعية والعمالية ومنظمات التضامن والمؤسسات

التجارية والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني عموماً. ويضاف إلى ذلك كله أن مناخاً يتسم بالانفتاح التام يتيح ممارسة حرية التعبير.

وهذا الإطار المؤسسي والاجتماعي الذي يسر أعمال حقوق الإنسان في كوستاريكا وحوّلها من مفهوم مجرد إلى واقع يعيشه ذلك البلد، عززته بقوة إنشاء اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بمتابعة وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقد أنشئت اللجنة المشتركة بمرسوم تنفيذي مؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويتمثل هدفها في تنسيق الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنسيق الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي فيما يتصل بحقوق الإنسان وذلك بغرض مواصلة تعزيز هذه الحقوق والدفاع عنها.

وتخضع لإشراف اللجنة المذكورة لجنة استشارية ويتبعها أيضاً كيان دائم للتشاور مع المجتمع المدني، تسعى من خلاله إلى إقامة حوار أكثر شمولاً وانفتاحاً مع ممثلي الفئات الاجتماعية بحيث تُسهل عملية فعالة لاستبيان الآراء على جميع المستويات ابتداءً من المستوى المحلي وانتهاءً بالمستوى الخارجي والعكس.

ومن النتائج الأولى التي تمخضت عنها أعمال اللجنة المشتركة وضع سياسة وطنية عامة لمجتمع يخلو من العنصرية والتمييز العرقي وكرهية الأجانب. وكان وضع هذه السياسة العامة ضمن التوصيات التي قبلتها كوستاريكا في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وقد عُرضت في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ محدّدة عام ٢٠٢٥ كموعّد نهائي لإتمام تنفيذها. وتتخذ السياسة المذكورة من المنحدرين من أصول أفريقية وأبناء الشعوب الأصلية والسكان الوطنيين والمهاجرين واللاجئين أهدافاً ذات أولوية.

وفي ضوء ما ورد آنفاً وبفضل مؤسسات حقوق الإنسان التي تمتلكها كوستاريكا (انظر أعلاه)، تسعى لبلدنا تطوير قدرات فائقة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدبلوماسي والقانوني والأكاديمي والاجتماعي والفني والتشغيلي، مع اتباع نهج استباقي وبناء واعتماد رؤية متكاملة لتعزيز تلك الحقوق واحترامها. ويتيح ذلك لكوستاريكا أن تتعاون تعاوناً بناءً في مجال تنمية حقوق الإنسان وإعمالها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، سواء أكان ذلك عبر القنوات الرسمية أو عن طريق الخبراء المستقلين. ومن مجالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي نشطت كوستاريكا فيها لعقود التدريب على مسائل حقوق الإنسان، مع اعتماد نهج تتواءم مع احتياجات البلدان النامية.

كوستاريكا وحقوق الإنسان في السياق الدولي

كوستاريكا دولة طرف في الصكوك الرئيسية الدولية وتلك المبرمة بين البلدان الأمريكية بشأن حقوق الإنسان.

فقد كانت أول بلد وقّع وصدّق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام نفسه. وهي أيضا دولة طرف في البروتوكولين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المبرمين في عامي ١٩٦٦ و ١٩٨٩، كما انضمت إلى البروتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المبرم في عام ٢٠٠٨. ولا تزال الجمعية التشريعية بصدد التصديق على البروتوكول الأخير.

وفي إطار منظومة البلدان الأمريكية، استضافت كوستاريكا المؤتمر الذي اعتمدت فيه الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (١٩٦٩)، وكانت أول بلد يصدّق عليها وأول بلد يقبل أيضا اختصاص محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وقرارات المحكمة ملزمة في إطار القانون المحلي.

وتوجد في كوستاريكا مقار محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وجامعة السلام المنتسبة إلى الأمم المتحدة.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، وقّعت كوستاريكا بالالتزامات التي تعهدت بها في شهر أيار/مايو ٢٠٠٩ عندما تقدمت للمرة الأولى بطلب الترشّح لعضوية مجلس حقوق الإنسان، فانضمت إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، وقّعت بلدنا بالتزام آخر قطعناه على أنفسنا، إذ أودعنا صك التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبهذا أصبحت كوستاريكا أول بلد في القارة الأمريكية يصدق على جميع الصكوك الدولية للقانون الإنساني الدولي وجميع الصكوك المتصلة به. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبحت كوستاريكا عاشر بلد يودع صك تصديقه على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وكان تصديق كوستاريكا عليه إيذانا ببدء نفاذه.

وكوستاريكا دولة طرف في الكثير من الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن أهمها:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ١٩٦٥

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩، وبروتوكولها الاختياري لعام ١٩٩٩
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ١٩٨٤، وبروتوكولها الاختياري لعام ٢٠٠٢
- اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩، وبروتوكولها الاختياريان لعام ٢٠٠٠ بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبروتوكولها الاختياري لعام ٢٠١١ المتعلق بإجراء تقديم البلاغات
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٦، وبروتوكولها الاختياري للعام نفسه
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ٢٠٠٦
- اتفاقات منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ (بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام)؛ ورقم ١٦٩ (بشأن الشعوب الأصلية والقبلية)؛ ورقم ١٨٢ (بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها).

وفي عام ١٩٤٦ انضمت كوستاريكا، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، لعضوية اللجنة المعروفة سابقا باسم لجنة حقوق الإنسان، وانتُخب سفيرها لدى الأمم المتحدة نائبا لرئيس تلك الهيئة التي كانت آنذاك حديثة الإنشاء. وشغلت كوستاريكا أيضا عضوية اللجنة السالفة الذكر خلال الفترات من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٧، ومن عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٧، ومن عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، ومن عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤، ومن عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦. وقاد بلدنا أثناء فترات عضويته في اللجنة مبادرات بناءً مهمة، خصوصا في مجال التثقيف بشأن حقوق الإنسان. كما اضطلع بلدنا بدور ريادي في مبادرات من قبيل المبادرة المتعلقة بإنشاء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأصبح من أهم مناصريها بدءا من المناقشات التي جرت في الجمعية العامة في عام ١٩٦٥ وحتى إنشاء المفوضية في عام ١٩٩٣. ومن المبادرات الهامة الأخرى دعم كوستاريكا اعتماد البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، فقد تولت فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ رئاسة الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان الذي تولى صياغة هذا البروتوكول الاختياري المعتمد في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وتشارك كوستاريكا مشاركة منتظمة وفاعلة في جميع الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تُطرح في إطار اللجنة الثالثة وفي الجلسات العامة

للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، بما في ذلك عملية تعزيز الهيئات المنشأة بمعاهدات التي تمت في الآونة الأخيرة. كما رعت تعزيز حقوق الإنسان بوصفه موضوعاً شاملاً لمجالات وقرارات شتى من مجالات عمل الأمم المتحدة وقراراتها. وفي آخر فترات عضوية كوستاريكا في مجلس الأمن (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، أيد البلد حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وإدخال العمل بالإجراءات القانونية الواجبة في إدارة قوائم الأشخاص الذي يُزعم أنهم مسؤولون عن أعمال إرهابية، ومكافحة الإفلات من العقاب ودعم العدالة الدولية، ومواضيع أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان.

وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، شارك البلد مشاركة نشطة وبناءة في عملية استعراض أداء مجلس حقوق الإنسان في كل من جنيف ونيويورك. وكان هدف كوستاريكا دوماً هو تقوية المجلس وضمان موضوعيته وحسن تسييره لأعماله وعدم اتباعه نهجاً انتقائياً، وكفالة اتخاذ المجلس حالة الضحايا الأولوية الرئيسية لأعماله. وكذلك أيدت كوستاريكا طوال هذه العملية المشاركة النشطة للمجتمع المدني في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

وحتى قبل أن تصبح كوستاريكا عضواً في مجلس حقوق الإنسان، شارك البلد مشاركة نشطة في أفرقة عبر إقليمية ذات صلة بمواضيع مثل التحقيق والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، والعلاقة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ والبيئة. وقد استمرت هذه المشاركة وزادت كثافتها منذ انضمامنا للمجلس (اعتباراً من شهر حزيران/يونيه ٢٠١١) وتبلورت في اعتماد الإعلان المتعلق بالتحقيق والتدريب في ميدان حقوق الإنسان الصادر في عام ٢٠١١ وفي اتخاذ قرارات متنوعة بشأن البرنامج العالمي المعني بهذه المسألة بدعم من بلدان شتى. وكذلك نجحت كوستاريكا في عام ٢٠١٢ في إيجاد توافق للآراء بشأن إنشاء ولاية الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

وفي عام ٢٠١٣، تمكنت كوستاريكا، بصفتها عضواً في المجلس وبالتعاون مع بلدان تشاطرها اهتماماتها، من إيجاد توافق للآراء تم بموجبه اعتماد قرارات هامة مثل تلك المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الاحتجاجات السلمية والامتناع عن الخدمة العسكرية بوازع من الضمير. وعملت كوستاريكا مع بلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة نص قوي جامع عن تأثير حقوق الإنسان بنقل الأسلحة في سياق النزاع المسلح.

وكوستاريكا، وهي بلد لا يمتلك جيشاً، ترهن وجودها نفسه بكفاءة النظام المتعدد الأطراف، ولذلك تتمثل إحدى أولوياتها في إطار مجلس حقوق الإنسان في تعزيز حق

الإنسان في السلام. وقد تقدمنا، في ظل رئاسة كوستاريكا للفريق العامل المعني بهذه المسألة، باستراتيجية تسعى إلى بناء الثقة فيما يتعلق بهذه العملية عن طريق إقامة حوار بناء يتسم بالشفافية ويقوم على توافق الآراء.

ولم نكتف، في إطار مجلس حقوق الإنسان، بمناصرة مبادرات مثل تلك المتعلقة بالتثقيف في ميدان حقوق الإنسان أو الصلة بين حقوق الإنسان والبيئة أو الحق في السلام، بل إننا أيدنا أيضا تعزيز آلية الشكاوى في إطار الفريق المعني بالحالات. فساهمنا بذلك في تحفيز أعضاء المجلس على توسيع مشاركتهم في تلك الآلية. وأيدنا نهج حقوق الإنسان التي تركز على شرائح سكانية معينة مثل النساء، والأطفال والمراهقين من الجنسين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، وأيدنا في الآونة الأخيرة أيضا النهج المتعلقة بالحقوق الواجبة لكبار السن والمتعلقة عموما بالفئات السكانية التي تعاني من الحرمان و/أو الضعف.

وقد وجهت كوستاريكا منذ عدة سنوات دعوة مفتوحة إلى القائمين على جميع الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة وتعهدت بالتعاون مع آليات حقوق الإنسان بشكل فعال. فاستقبلنا في عام ٢٠٠٩ كاترينا دي ألبوكيركيه التي كانت آنذاك الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ استقبلنا في مناسبتين مختلفتين جايمنس أنابا، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية الذي قدم توصيات يسرت إقامة حوار أتي بثمار إيجابية للغاية. وفي عام ٢٠١٣، استقبلنا جون نوكس، الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. ونحن مستعدون لأي مناقشة بشأن السياسات التي تتبعها ونعتبر الاستفادة من التوصيات والخبرات التي توفرها كل آليات حقوق الإنسان أمرا مهما.

مفهوم مجلس حقوق الإنسان لدى كوستاريكا

تولي كوستاريكا أهمية كبرى لأعمال مجلس حقوق الإنسان ومنظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عموما. وهي ترى أن من الضروري، انطلاقا من هذا الإطار المؤسسي، وضع رؤية منظومية لحقوق الإنسان وتعزيز تنسيق أفضل بين مختلف هيئات المنظمة ذات الصلة بهذه الحقوق.

وفي سياق هذه الرؤية المنظومية، تسعى كوستاريكا إلى تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها تحت أي ظرف وفي جميع أنحاء المعمورة، سواء أكانت هذه الحقوق حقوقا مدنية أو ثقافية واقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. ويؤمن بلدنا بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية

واللائقائية وعدم التسييس وبالحوار الدولي البناء والتعاون، وهو يطبق هذه المبادئ تطبيقاً منهجياً.

وتؤيد كوستاريكا الحوار والتحالف عبر الإقليمي الذي يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان، وتؤمن بأهمية الربط بين العناصر الفاعلة المختلفة في ميدان حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتعلق أهمية كبرى على تقديم المجلس الدعم لتنمية القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان ومساهمته في إرساء آليات للإنذار المبكر وتشجيع الحوار فيما بين الأطراف ومساندة البلدان فيما تبذله من جهود لتحسين أدائها في هذا المجال.

وموجز القول إن كوستاريكا تسترشد في عملها بالمبادئ السامية ولكنها على دراية عميقة بما يحدث على أرض الواقع؛ وهي تؤيد اتخاذ مواقف استباقية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتطبيق قرارات المجلس ومقرراته على نحو فعال وذلك في إطار رؤية شاملة للنظام والعمليات ومع قناعة تامة بأن التفاعل البناء مع الأطراف يمكن أن يسهل تعزيز حقوق الإنسان على نحو فعال ومستدام.

تقرير عن وفاء كوستاريكا بالتزاماتها

عند التقدم بطلب الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، التزمت كوستاريكا بتنفيذ مجموعة من الإجراءات. وترد هذه الإجراءات فيما يلي مقترنة بوصف لما اتخذناه من تدابير للوفاء بها:

التزامات تنفيذ على الصعيد الوطني

- الاستمرار في الممارسة المتمثلة في اعتماد ما يستجد من صكوك دولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

- في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، وقعت كوستاريكا على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجدير بالذكر أن جمعيتها التشريعية بصدد التصديق عليه حيث أقرته بالفعل لجننتها المعنية بالشؤون الدولية مما يؤكد حتمية التصديق عليه.

- في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، أودع صك التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

- في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، أصبحت كوستاريكا واحدة من البلدان العشرين الأولى المنضمة إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء

تقديم البلاغات، وأودعت في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عاشر صكوك التصديق عليه. فدخل البروتوكول الاختياري حيز النفاذ طبقاً لأحكامه، بعد ثلاثة أشهر من إيداع صك التصديق العاشر.

• العمل على إضفاء مزيد من القوة على السياسات العامة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين ومشاركة الفئات الأكثر ضعفاً على جميع المستويات، ومنها الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وذوي الأصل الأفريقي والشعوب الأصلية.

- في عام ٢٠١٠ بدأ العمل على إرساء وتوسيع الشبكة الوطنية لرعاية الطفولة والنهوض بها، وهي شبكة تهدف إلى تعزيز الرعاية كمسؤولية اجتماعية وإلى إيجاد الظروف المواتية لنفاذ المرأة إلى سوق العمل وكفالة حقها في العمل، وتساهم في الوقت نفسه في العناية والرعاية المتكاملة للأطفال وكبار السن. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٣، وافقت الجمعية التشريعية على مشروع القانون الذي يستمر بموجبه العمل بهذا البرنامج.

- في شهر شباط/فبراير ٢٠١١، قدمت كوستاريكا السياسة المتكاملة والمستدامة لأمن المواطنين وتعزيز السلام الاجتماعي التي نُفذت في الأعوام التالية. وكان الهدف من السياسة المذكورة الحفاظ على أمن الأشخاص والتعايش السلمي وتعزيزهما. وتتناول هذه السياسة الأمن من الناحية المفاهيمية باعتباره مسألة تتعلق بالتعايش والتنمية البشرية وذلك من خلال منظور متكامل واستراتيجي يقوم على التعامل مع هذه الظاهرة، والتصدي خصوصاً لجميع مسبباتها ومن أبرزها نقص الفرص السانحة ولا سيما بالنسبة إلى الأطفال والمراهقين. وبفضل هذه السياسة، انخفضت بشكل ملحوظ مؤشرات العنف والجريمة في البلد وذلك في إطار سيادة القانون وحقوق الإنسان.

- في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢، أقر البرنامج المتعلق بدراسة التثقيف في ميدان العلاقات العاطفية والحياة الجنسية المتكاملة الذي ينطوي على محاور رئيسية هي: العلاقات الشخصية، والثقافة، والسلطة والمسؤولية، والنشوة كمصدر للرفاه، والبعد الجنساني، والهوية النفسية الجنسية، والصحة الإنجابية وحقوق الإنسان. وبدأ تنفيذ البرنامج في عام ٢٠١٣.

- في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أنشئت حلقة للنقاش ضمت ممثلين عديدين عن الشعوب الأصلية، وخاصة من جنوب كوستاريكا، وممثلين حكوميين بقيادة رئاسة الجمهورية وفي ظل تنسيق تم مع وزارة الضمان الاجتماعي. وتجتمع

حلقة النقاش شهريا وتسعى إلى التنفيذ الفعال للالتزامات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. وتعمل الحلقة بدعم من المكتب الوطني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدمت كوستاريكا السياسة الوطنية لمناهضة التمييز العنصري، بعد عملية تشاركية دامت ما يقرب من عامين وانضم إليها ممثلون لمختلف المؤسسات وللمنحدرين من أصول أفريقية وآخرون عن الشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين.

• إنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان تشارك بنشاط في إعداد التقارير الوطنية التي تُقدم إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات وإلى آلية الاستعراض الدوري الشامل. وستكون هذه اللجنة مسؤولة أيضا عن تعميم التوصيات الصادرة عن هذه الهيئات وغيرها من آليات حقوق الإنسان، وعن مراقبة تنفيذ هذه التوصيات.

- أنشئت اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بمتابعة وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بمقتضى مرسوم تنفيذي صدر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛ بيد أن اللجنة بدأت في مزاولة أعمالها في عام ٢٠١١.

• متابعة التوصيات الموافق عليها المنبثقة عن مشاركة كوستاريكا في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتعميمها على نطاق واسع، والتأكد من تنفيذها.

- في عام ٢٠١٠ جرت حملة تعميم مكثفة للتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل على جميع المؤسسات المعنية الواقعة تحت إشراف سلطات الجمهورية الثلاث والتابعة لمحكمة العدل العليا والمحكمة العليا للانتخابات. والتعريف بهذه التوصيات ومتابعتها مهمة تعكف عليها بحرص شديد وتتولاها بشكل أكثر تفصيلا اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان.

التزامات مستوفاة تتعلق بأداء مجلس حقوق الإنسان ومنظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة

• مواصلة تشجيع المبادرات البناءة بشأن المواضيع المهمة مثل تعزيز البرنامج العالمي للثقافة في ميدان حقوق الإنسان والثقافة بوجه عام، والحفاظ على البيئة، وتمكين جميع الناس، بمن فيهم فئات المجتمع الأكثر ضعفا، من الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان الواجبة لهم.

- شاركت كوستاريكا في المنتدى المعني بالتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان الذي أيد اعتماد الإعلان المتعلق بالتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان. وبعد اعتماد الإعلان المذكور في عام ٢٠١١، شجعت كوستاريكا تعميمه وتنفيذه. وفي إطار هذه الجهود، نظمت في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ بالتعاون مع بعثتي المغرب وسويسرا مناسبة خاصة في نيويورك.
- اضطلعت كوستاريكا بدور قيادي مع بلدان من مناطق شتى من أجل اعتماد خطة عمل المرحلة الثانية من البرنامج العالمي للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان في الدورة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، ومتابعة خطة العمل المذكورة في الدورة الحادية والعشرين للمجلس، وإقرار النهج المعتمد للمرحلة الثالثة في الدورة الرابعة والعشرين.
- دعمت كوستاريكا في الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان إنشاء ولاية لخبير مستقل يُعنى بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.
- قدمت كوستاريكا الدعم لمبادرات منها على سبيل المثال مبادرة تدوين الحق في السلام، وكانت راعيا رئيسيا للقرارات المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الاحتجاجات السلمية والامتناع عن الخدمة العسكرية بوازع من الضمير.
- التشجيع على الحوار كآلية لتسوية النزاعات ومن ثم مناقشة جميع المواضيع ذات الصلة، مع تأكيد عدم استصوابها لممارسة تقديم الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء بشأن مشاريع قرارات معينة.
- في دورات مجلس حقوق الإنسان وفي سياق مناقشات الجمعية العامة لحقوق الإنسان، دعمت كوستاريكا التبادل البناء لوجهات النظر فيما يتعلق بجميع المواضيع التي تود الدول طرحها. وامتنعت عن تأييد أي اقتراحات بعدم اتخاذ إجراءات.
- بذل الدعم والمشاركة على نحو بناء في مختلف المحافل (الهيئات والآليات والأفرقة العاملة) التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مع الحرص في الوقت نفسه على تعزيز استقلال نظام الإجراءات الخاصة.

- خلال عملية استعراض مجلس حقوق الإنسان، كانت كوستاريكا من أشد المدافعين عن استقلال نظام الإجراءات الخاصة بل ودعت إلى تعزيزها.
- الإصرار على صدور استجابة فعالة وفورية من منظومة حماية حقوق الإنسان لحالا الطوارئ، بحملة وسائل منها مثالا عقد دورات استثنائية لمجلس حقوق الإنسان.
- قامت كوستاريكا، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، بتقديم الدعم الثابت لدور المجلس وإجراءاته الرامية إلى التصدي للحالات الحرجة التي تعرّض حقوق الإنسان للخطر والتي يمكن أن تنطوي على انتهاكات منهجية وجسيمة لتلك الحقوق.

التزامات جديدة تتعهد بها كوستاريكا

بمناسبة تقدم كوستاريكا بطلب للترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يتعهد بلدنا بالوفاء بالتزامات التالية:

التزامات تنفذ على الصعيد الوطني:

- المواظبة على اعتماد وتنفيذ ما يستجد من صكوك دولية في مجال حقوق الإنسان.
- مواصلة إضفاء مزيد من القوة على السياسات العامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتوسيع نطاق مشاركة الفئات الأكثر ضعفا في جميع المجالات، ويشمل هؤلاء الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال من الجنسين والمنحدرين من أصول أفريقية وأبناء الشعوب الأصلية.
- تعزيز اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بمتابعة وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتزويدها بما يلزمها من أدوات لكي تتوافر لها مقومات البقاء.
- متابعة وتطبيق التوصيات التي ووفق عليها في سياق الاستعراض الدوري الشامل، وتعزيز متابعة وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة التوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بمعاهدات.

التزامات تتعلق بأداء مجلس حقوق الإنسان ومنظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة:

- المواظبة على الاشتراك بنشاط في عمليات تحسين وتعزيز أداء منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس والهيئات المنشأة بمعاهدات، مع اعتماد رؤية استباقية وبناءة وشاملة للجميع.
- مواصلة دعم المبادرات البناءة التي تتناول مسائل جوهرية مثل تعزيز التدقيق والتدريب في ميدان حقوق الإنسان والتدقيق عموماً والحفاظ على البيئة والسلام والتسامح ومنع نشوب النزاع، والتي تعزز حقوق الإنسان وتكفل التمتع الفعلي بهذه الحقوق لجميع الأشخاص. بمن فيهم الأشخاص المنتمون إلى الفئات الاجتماعية الأضعف.
- مواصلة تعزيز الحوار كآلية لتسوية النزاعات وبالتالي تشجيع النقاش البناء بشأن جميع المواضيع ذات الصلة.
- مواصلة بذل الدعم والمشاركة البناءين وتعزيزهما في جميع المحافل (الهيئات والآليات والأفرقة العاملة) التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مع الحرص في الوقت ذاته على استقلالية نظام الإجراءات الخاصة.
- الإصرار على صدور استجابة فعالة وفورية من منظومة حماية حقوق الإنسان لحالات الطوارئ، بجملة وسائل منها مثلاً عقد دورات استثنائية لمجلس حقوق الإنسان، وهو ما درجت عليه كوستاريكا طوال فترة عضويتها في المجلس.
- التعاون النشط في سياق تنمية القدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان.
- التمسك بالتزامنا بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية وعدم التمييز وبالحوار الدولي البناء والتعاون.

خاتمة

إننا نرى أن كوستاريكا بوسعها أن تقدم الكثير من المساهمات الإضافية في مجال حقوق الإنسان كما يتبين من سجلها الحافل بالشواهد على احترامها حقوق الإنسان، والتزامها البناء بتعزيز تلك الحقوق، وقدرتها على التحاور، وامتلاكها القدرات الوطنية، ومن خلال العمل الذي أنجزته حتى الآن في مجلس حقوق الإنسان وسائر المحافل التابعة

لمنظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة واستعدادها للإنصات للشواغل التي تهم مختلف الأطراف الفاعلة.

وبناء على ذلك، تتقدم كوستاريكا بطلب إعادة الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤ عن الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.